ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 331-357

أثر المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية على العلاقات المصرية الايرانية خلال(2011–2016)

THE IMPACT OF LOCAL, REGIONAL AND INTERNATIONAL VARIABLES ON THE EGYPTIAN-IRANIAN RELATIONS DURING THE PERIOD (2011-2016)

سيف عبيد الله ابراهيم المواجدة*
جامعة مؤتة / الاردن
SS.mawajda@yahoo.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/01/22 تاريخ قبول المقال: 2021/02/11 تاريخ نشر المقال: 14 /03/ 2021

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتوضيح أثر للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات المصرية الإيرانية خلال عام (2011 – 2016) . خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها :أن العلاقات المصرية الإيرانية تتأثر بشكل كبير بالعوامل سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية. ومن الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة: غياب دور تأثير الدولة المصرية عن الأحداث التي حصلت على الساحة العربية , وأهما الأزمتان السورية واليمنية نتيجة لانشغالها في الداخل المتمثله بالثورات والمظاهرات وتغيير الرؤساء .وقد خلصت الدراسة الى عدة توصيات :أن تقوم الدولة المصرية بالتوازن بعلاقتها مع إيران ودول الخليج العربي .

الكلمات المفتاحية :مصر، ايران، العلاقات السياسة.

Abstract:

This study aims to clarify the impact of local, regional and international variables on the Egyptian-Iranian relations during the year (2011-2016). The study concluded with several conclusions, the most important of which are: The Egyptian-Iranian relations are greatly affected by local, regional or international factors. Among the conclusions reached by the study: The absence of the influence of the Egyptian state from the events that took place in the Arab arena, the most important of which are the Syrian and Yemeni crises, as a result of its preoccupation at home, represented by revolutions, demonstrations changing presidents.

Keywords: Egypt, Iran, political relation

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 331-357

المقدمة:

تعتبر العلاقات المصرية الايرانية من أكثر العلاقات الدولية تعقداً وتشابكاً حيث تعتبر كل من مصر وإيران دولتان محوريتان من دول العالم الإسلامي حيث امتازت الدولتين بتاريخ وحضارة طويلة ممتدة منذ العصور القديمه وفي العصر الحديث يمتاز البلدين بوزن إقليمي ودولي مؤثر فهما قطبين إقليمين لهما تأثير كبير على قضايا وأحداث الشرق الأوسط ومن هنا كانت أهمية دراسة العلاقات المصرية الإيرانية.

وفي في العصر الحديث أخذت العلاقات بين مصر وإيران بالتذبذب بين التوتر والفتور ولم تستقر العلاقات بينهم بشكل دائم وكبير، ففي عهد الرئيس جمال عبدالناصر اتسمت العلاقات بين مصر وإيران بالخلاف والعداء فكان جمال عبدالناصر يحاول أن يدعم رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق ضد حكم الشاه الإيراني وتبني سياسات ممانعه لوضع حد لتوسعات إيران[1].

وراهناً فقد ابدت ايران تأييدها للثورة منذ البداية، وبشكل واضح في الخطبة التي ألقاها "المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي" في 4 شباط 2011م، باللغة العربية والتي ركزّ فيها على مكانة مصر التاريخية والثقافية والإستراتيجية في المنطقة، واعتبر أن "صحوة شعب مصر الإسلامية هي "حركة تحرير إسلامية" ودعا بها الجيش المصري إلى الوقوف مع المتظاهرين وبعد سقوط الرئيس المصري السابق "محمد حسني مبارك" بذلت إيران جهوداً كبيرةً من أجل التقارب مع مصر، إلا أنها لمست رسائل عديدة من مصر مفادها أن عودة العلاقات بين البلدين سابق لأوانه.

راقبت إيران تطورات المشهد السياسي المصري خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011 م بحذر شديد، ولم تخف ارتياحها لصعود قوى التيار الإسلامي إلى السلطة في مصر، ومن هنا فقد سارعت إيران إلى الترحيب بفوز الرئيس المصري الدكتور "محمد مرسي"، واعتبرت ذلك مقدمة لتطوير العلاقات بين الطرفين وصولاً إلى مستوى تبادل السفراء. وحرصت إيران على استغلال ذلك في تطوير علاقاتها مع مصر إذ شهدت العلاقات بينهما تطوراً كبيراً وخصوصاً بعد تصريح وزير الخارجية المصري الأسبق "نبيل العربي" الذي قال فيه: "إن إيران كدولة ليست عدوةً لمصر وأنها دولة صديقة، وأن القاهرة تفتح معها صفحة جديدة، وإننا إذا كنا نفعل ذلك في مصر فنحن ننتظر ردهم في طهران، وأن مصر لا تمانع في أن تتلقى أي اتصال من حزب الله بشرط ألا يؤدي ذلك إلي أي تدخل في شؤون لبنان"[1].

استجابت إيران لمبادرة وزير الخارجية المصري بسرعة، وبادرت إلى مقابلة خطوة مصر بإجراءات عديدة، حيث قام رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة "مجتبي أماني" بمقابلة وزير الخارجية المصري الأسبق "نبيل العربي"، وتسليمه رسالة من نظيره الإيراني "علي أكبر صالحي"، رحّب فيها بالمبادرة المصرية داعياً إلى دراسة سبل تطوير العلاقات عن طريق تبادل الزيارات بين القاهرة وطهران، كما اجتمع السفير

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 331-357

الإيراني في الأمم المتحدة "محمد علي خزاعي" في القاهرة مع مسؤولين مصريين في شهر أبريل عام 2011م للتباحث في سبل عودة العلاقات بين البلدين.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تناولت كثير من الدراسات موضوع العلاقات المصرية الإيرانية, واثر المتغيرات المحلية والاقليمية على تلك العلاقة بشكل عام أو بشكل جزئي، إذْ يؤمل أن تشكل هذه الدراسة اسهاما حول هذا الموضوع .

الأهمية العملية: إن التطورات الدولية الراهنة تفرض على مصر وإيران البحث عن صيغة أو منظومة جديدة للعلاقات فيما بينهما تمكنها من مواجهة التحديات والمشكلات التي تواجهها المنطقة. ومصر وإيران دولتان لهما وزن إقليمي كبير, ولا شك أن إقامة علاقات تعاونية بينهما سيكون لها تأثيرات مهمة على دعم التعاون الإقليمي وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- اعادة تحديد نقطة مرجعية تاريخية لفهم وتطور العلاقات المصرية الإيرانية .
- الوقوف على المتغيرات الاقليمية المؤثرة على العلاقات المصرية الإيرانية خلال الفترة 2011-2016.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن إشكالية العلاقة بين مصر وإيران، أن يتطلب تحليلها فهم الأبعاد السياسية والدينية، ومعطيات البيئة الإقليمية، وتداخلها مع المصالح الدولية، وهذا يساعد على تحليل المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على هذه العلاقات، كمحاولة لفهم أبعادها واحتمالات تطورها مستقبلاً؛ مما سيساهم في تقديم إطار منهجي متكامل عن العلاقات بين الدولتين .

وستجيب هذه الدراسة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما طبيعة وأبعاد العلاقات المصرية الإيرانية؟ ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تخدم هدف الدراسة ومنها:

- ما طبيعة العلاقات المصرية الإيرانية منذ عام 2011حتى عام 2016؟
- ما تأثير المتغيرات الداخلية والاقليميه على العلاقات المصرية الإيرانية خلال فترة 2011- 2016؟
- كيف تؤثر المتغيرات الدولية المؤثره على العلاقات المصرية الإيرانية؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية الآتية:

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 331-357

الفرضية الرئيسية: أثرت المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات المصرية الإيرانية خلال 2011-2016.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على مبدأ التكامل المنهجي لتوسيع دائرة الفحص والإحاطه بابعاد المشكلة البحثية وتعقيداتها وستسخدم المناهج التاليه :

المنهج التحليلي: ويُعنى هذا المنهج بتعريف وتقويم الأجزاء التي يتكون منها الكل لأي قضية، وهو وسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة. ومن المعلوم أن المنهج التحليلي يتخذ التحليل صوراً ومستويات مختلفة تبعاً لطبيعة موضوع البحث، ويُعّد تعدد عمليات التحليل شرطاً لتوفير إدراك أعم وأشمل للقضية قيد الدراسة.

المنهج التاريخي: يهتم المنهج التاريخي بدراسة ظاهرة ما من خلال الرجوع إلى نشأتها والتطورات التي مرت عليها والعوامل التي أثرت عليها، ويُعد المنهج التاريخي الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث، والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها، والتأكد من صحتها وعرضها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها، واستخلاص النتائج والتعميمات.

الدراسات السابقة

دراسة محمد, (2016) **بعنوان: العلاقات المصرية – الإيرانية من الفترة "2011 – 2016"**, تهتم هذه الدراسة بالتوصل للعوامل التي أثرت على العلاقات المصرية- الإيرانية منذ عام 2011. وبالنظر للعلاقات المصرية الإيرانية منذ يناير 2011، يتضح أن هناك متغيرات داخلية وخارجية وردود فعل مصرية وإيرانية متبادلة بشأن هذه المتغيرات, ومع ذلك لم يحدث أي تطور بشأن إقامة علاقات مصرية إيرانية دبلوماسية كاملة على الرغم من حدوث متغيرات تدفع نحو إقامة علاقات مصرية إيرانية دبلوماسية كاملة كتغيير النظام في مصر عقب ثورة 25 يناير, إلا أن هناك عقبات أمام إقامة علاقات دبلوماسية كاملة كأمن الخليج والأزمة السورية[4].

دراسة كمال (2016), **بعنوان العلاقات المصرية الإيرانية**, تتزايد أهمية الحديث عن العلاقات المصرية الإيرانية وآليات التعامل معها خلال المرحلة الحالية لعدة اعتبارات، يتمثل الاعتبار الأول في أن إيران تعد قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تجالها، وينصرف الاعتبار الثاني بأن إيران بدت حريصة بعد اندلاع الثورات والاحتجاجات العربية في 2011، على الكشف عن نفوذها ودورها داخل العديد من دول المنطقة من خلال طرح تصورات أو مشروعات إقليمية تعكس المجال الحيوي لإيران في المنطقة، أما الاعتبار الثالث فيتعلق بالجهود التي تبذلها مصر لاستعادة دورها كقوة إقليمية رئيسية في المنطقة[7].

العلاقات المصرية الإيرانية منذ يناير عام 2011

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 331-357

العلاقات المصرية الإيرانية منذ ثورة 25 يناير عام 2011 ، حتى أحداث 30 يونيو عام 2013

ونركزهنا على العلاقة بين مصر وايران منذ عام 2011 حتى عام 2016 وتناول الأحداث وتأثيرها على العلاقات بين البلدين وتشمل هذه المرحلة نهاية حكم حسني مبارك وفترة حكم الرئيس محمد مرسي.

قامت ثورة 25 يناير عام 2011 ضد نظام الرئيس السابق حسني مبارك حيث تم على أثرها عزل الرئيس مبارك عن الحكم وتسليم السلطة إلى المجلس الأعلى العسكري.

تنافت ثورة 25 يناير مع النظرية التي تقول أن التغيير في النظام يعني التغيير في السياسة حيث أن ثورة 25 يناير اقتصر تأثيرها على الساحة الداخلية ولم تصل إلى السياسة الخارجية المصرية بالشكل الذي يطمح له الكثيرون وبذلك اعتبرت ثورة 25 يناير ثورة ناقصة لم تكتمل.

أما العلاقات المصرية الإيرانية في هذه الفترة فقد رحبت إيران بأحداث الثورة منذ البداية وعبر خامنئي عن ترحيبه بالثورة عن طريق خطبة ألقاها في 4 فبراير يوم الجمعه حيث أكد فيها أن هذه الثورة هي من نتاج الثورة الإيرانية وأن نظام حسني مبارك نظام عميل حيث وقف بجانب الكيان الأسرائيلي في حربة ضد غزه أيضاً وجه خامنئي الدعوة إلى الجيش المصري بأن يقف إلى جانب الشعب وأن لا يخذله وأن أمريكا والغرب ليست محط ثقة وإنما يبحث عن وجوه جديدة للرئاسة.

وشدد خامنئي على ضرورة استمرار الثورة ونظام المصريين حتى الوصول إلى هدف الثورة وهو إقامة نظام يقوم على الدين. ومن الملفت للنظر أن خامنئي ألقى خطبته باللغة العربية حتى يتصل بشكل مباشر مع حشود الثورة، إلا أن خطابه لم يلق ترحيب من المتظاهرين في ميدان التحرير والمدن الأخرى لا بل ارتفعت اللافتات التي ترفض وتندد بالتدخل الإيراني بالداخل المصري[20].

قام أيضاً علي أكبر صالحي وزير الخارجية الإيراني في 31 يناير بالترحيب بثورة الشعب المصري وقال بأن هذه الثورة سوف تساهم بقيام شرق أوسط إسلامي وأعلن دعم إيران للثورة التي تطالب بإسقاط حكم الرئيس السابق حسني مبارك. وأكد صالحي أنه "من خلال معرفتنا للشعب المصري الثوري الكبير وصانع التاريخ فإننا على ثقه بأنه سيضطلع بدوره جيداً في إيجاد شرق أوسط إسلامي يتعلق بكل الأحرار ومد يدي العدالة والاستقرار في المنطقة "، لكن بنفس الوقت أبدى صالحي مخاوف من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وتغييرمجريات الثورة المصرية[15].

أما الرئيس الأسبق أكبر هاشمي رافسنجاني فقد صرح قائلاً بأن "وجود قائد مثل الخميني أمر ضروري لمصر داعياً المصريين إلى الاستمرار في مظاهراتهم"، وذلك في مقابلة شخصية أجرتها صحيفة جمهوري إسلامي مع الرئيس الأسبق هاشمي[7].

أما الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد فقد صرح في الذكرى ال32 لانتصار الثورة الإيرانية بأن الشرق الأوسط "سيتخلص من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قريباً". وأكد أن ثورة مصر وتونس هي من

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 331-357

نتاج الصورة الإيرانية عام 1979 وأن "رسالة الثورة الإسلامية قد تم نقلها خلال السنوات ال32 الاخيره إلى العالم وقد استفاقت القلوب والنفوس الآن".

وأرجع الرئيس الإيراني ما يحدث للشرق الأوسط إلى أبعاد دينية حيث أكد قائلا "أن التحرك الأخير بدء أننا في وسط ثورة عالمية يقودها الإمام المهدي" وقال أيضاً "صحوة ضخمة تحصل ويمكن رؤيه الإمام المهدي فيها"[1].

مما سبق نرى أن الموقف الإيراني كان يريد تقويض نظام حسني مبارك بشكل كامل وأن يستبدل بنظام جديد لا يعارض المواقف والرؤيا الإيرانية لا بل يتفق معها ولو ببعض الجوانب أو أن تسود الفوضى في مصر ولو لفترة وجيزة حتى تحدث اختلالات في الاستقرار الإقليمي لصالح إيران بشكل أساسي حتى يتسنى لها التحكم بالعراق بمفردها والانتقال إلى دول الخليج بدءًا بالبحرين وحتى باقي دول مجلس التعاون الخليجي وتوسيع أفق برنامجها النووي ليتسنى لها التفاوض مع الغرب في الملف النووي والحلول المطروحه له.

وعلى الصعيد الآخر أكد وزير الخارجية المصرية الأسبق والأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي ان "إيران ليست عدوا لمصر وأن هناك علاقات دبلوماسية بينهما منذ عام 1994 على مستوى مكتب رعاية المصالح المصرية الإيرانية "حيث يدل هذا الكلام على التطبيع الكامل بالعلاقات بين البلدين، إلا أن الوزير الذي استلم المنصب بعد نبيل العربي أكد بأن "أمن الخليج خط أحمر بالنسبه لمصر وأن أمن الخليج أولوية مصرية ومحل اهتمام مصري بنسبة مائه بالمائه وأن التقارب مع إيران لن يكون أبداً على حساب الخليج [9].

بعد أن نجح الحراك الشعبي وأسقط حكم الرئيس حسني مبارك استلم المجلس العسكري حكم البلاد بقيادة المشير محمد حسين الطنطاوي حتى إجراء انتخابات رئاسيه لاختيار رئيس يتسلم حكم البلاد وفي هذه المرحلة لم تكن الدولة المصرية تولي القضايا الخارجية اهتماماً كبيراً بل ركزت على سير الانتخابات لتحديد الرئيس الجديد للبلاد[8].

وفي هذه المرحلة من العلاقات المصرية الإيرانية بدأت محاولة التقارب بين البلدين وكانت متزايدة من جهة إيران، في يونيو عام 2012 دعى الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد عائلات الشهداء المصريين الذين استشهدوا في المظاهرات وذلك لتكريمهم حيث رفضت بعض العائلات فيما وافقت 8 عائلات وتوجهوا إلى طهران للتكريم وكانت هذه بادرة إيجابية من جهة إيران لتحسين العلاقات بين البلدين وإظهار الدعم الكامل لثورة 25 يناير المصرية[9].

وفي أغسطس عام 2012 استقبل الرئيس المصري السابق محمد مرسي حميد بقائي نائب الرئيس الإيراني في القاهرة بمقر الرئاسه الجديد وقام حميد بقائي بتسليم الرئيس الأسبق محمد مرسي دعوة من أحمدي نجاد لحضورة قمة حدم الانحياز المعقودة في طهران[3]. وبالفعل في أغسطس عام 2012 زار الرئيس الأسبق

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 331-357

محمد مرسي إيران وكان يعد أول رئيس مصري يزور إيران بعد عام 1979 وقام الرئيس محمد مرسي بشكل شخصي بتسليم رئاسه حركة عدم الانحياز لإيران وذلك خلال افتتاح القمه 16 للحركة في طهران حيث في ذلك الوقت توقع الكثيرون بعودة العلاقات المصرية الإيرانية بعد انقطاعها لأكثر من 3 عقود[14].

وفي سبتمبر عام 2012 قام وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر صالحي بزيارة إلى القاهرة حيث استقبله الرئيس السابق محمد مرسي وذلك ضمن مجموعة المبادرة الرباعية لحل الأزمة السورية والتطرق إلى الأوضاع الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط، وفي اكتوبر عام 2012 عقد المنتدى الاقتصادي المصري في إيران حيث شاركت مصر بـ15مسؤولا ورجل أعمال وعلى أثر هذه المشاركة وقعت الدولتان أول بروتوكول منذ قطع العلاقات الدبلوماسية ويقضي البروتوكول بأن تستأنف الرحلات الجوية بين البلدين بمعدل 28 رحلة أسبوعيا[8].

وفي نفس السياق وعلى الجانب الاقتصادي والعسكري فقد عرضت إيران على مصر التعامل العسكري وذلك من خلال تصدير الأسلحة والصواريخ والذخائر المتطورة وأيضاً التعاون في نقل الخبرات والتجارب بين البلدين.

حيث أشاد مساعد وزير الدفاع الإيراني محموده زاده خلال لقائه مع الوفد المصري بالوضع العسكري الإيراني وما توصلت إليه من تكور في الاونه الاخيره حيث أكد ان أكثر من 90 بالمائه من الأسلحة والذخيرة المستخدمة في إيران هي انتاج محلي.

وعرض محمود زاده على الوفد المصري نقل الخبرات العسكرية الإيرانية للقوات العسكرية المصرية وأيضاً التعاون في المجال التجاري والاقتصادي مثل الصناعات البتروكيماوية والاتصالات والطيران المدني وأكد زاده خلال اللقاء أن العدو في المنطقة هم أمريكا وإسرائيل ليوضح زاده أن العدو مشترك وذلك ليعزز العلاقات بين مصر وإيران[1].

وفي يناير عام 2013 قام وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر صالحي بزيارة أخرى إلى مصر حيث استقبله الرئيس المصري السابق محمد مرسي في قصر الرئاسه الجمهورية وتسلم الرئيس رساله خطيه من وزير الخارجية[19].

وفي شباط عام 2013 قام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بزيارة إلى مصر وتعد أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني منذ انقطاع دام 34 عام وكانت الزيارة للمشاركة في أعمال قمة الجول الإسلامية في مصر حيث ركزت هذه القمه على القضية الفلسطينيه والاستيطان والأزمة السورية[6].

وقام الرئيس الإيراني بمحاولة توضيح وتقريب وجهات نظر إيران في مصر وقام أحمدي نجاد بمقابلة شيخ الأزهر حيث وجه شيخ الأزهر النقد لإيران، وطالب المسؤولون الإيرانيون ومنهم رئيس الجمهوريه ووزير الخارجية بأن تكون هناك علاقات واسعة وغير محدودة مع مصر إلا أن مصر لم ترحب بهذا الطلب وأكدت

لإيران أن تحسين العلاقات بين البلدين مرتبط بسياسة إيران تجاه سوريا وبعض الدول الإقليمية وأنها يجب ان تظهر حسن النية في الملف السوري[2].

في هذه المرحلة نجد ان العلاقات المصرية الإيرانية شهدت تطوراً ايجابياً ملحوظاً على الصعيدين السياسي والدبلوماسي لكن هذه التطورات لم تكن بالمستوى الذي يرتقى إلى التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفارات.

العلاقات المصرية الإيرانية منذ أحداث 30 يونيو عام 2013

في 30 يونيو عام 2013 رجعت الأحداث في مصر من جديد ورجع المتظاهرون إلى الشارع وعلى أثر هذه الأحداث تم الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر الممثل بالرئيس محمد مرسي.

في هذه المرحلة كانت إيران تراقب هذه الأحداث عن كثب وكانت ردة الفعل الأولى للخارجية الإيرانية أن انتقدت ما قام به الجيش المصري للإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي حيث قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس عراقجي في تصريحاته أن " كل ربيع يتبعه صيف حار وشتاء بارد ويجب احتمالهما ولا ينبغي للإسلاميين والثوار تصور أن كل شي انتهى بل أن هذه القضية هي حركة مستمره". وأضاف عباس "نرى أنه من غير الملائم أن يتدخل الجيش في السياسة للاطاحة بمن تم انتخابه ديمقراطياً".

وعلى الصعيد الاخر قال المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية أن التدخلات الإيرانية المعبر عنها في التصريحات الرسمية غير مقبوله مؤكداً على أن مصر ترفض بشكل قطعي التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

بعد هذه النصريحات من الطرفين ظهرت عدة عوامل تنبئ بتقارب بين البلدين وكان أولها دعوة الرئيس الإيراني إلى مصر لحضور حفل تنصيب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي وأدائه لليمين الدستوري.

وأيضاً هناك عوامل إقليمية لعبت دورا في تحسين العلاقات بين مصر وإيران وكان أولها تحسين علاقة طهران ببعض دول الخليج حيث شهدت هذه الفترة تحسن وانفتاح في العلاقات الاقتصادية والتجارية والأمنية بينهم.

من خلال هذه المقوله وضع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي حجر الأساس للعلاقات المصرية الإيرانية حيث كان للدعم التي قدمته السعودية والإمارات أثر بالغ في تحديد سياسة مصر تجاه الخليج وهذا لا يعني ان القرار المصري هو رهن دول الخليج المانحة وإنما تكون العلاقة بين القاهرة بطهران مرهونة بتحسن علاقة طهران بالدول العربيه المجاوره وعلى رأسها دول الخليج.

لم يات الرد الإيراني الرسمي على الدعوه مباشره فقد انشغل الرئيس الإيراني بعدد من الزيارات الخارجية حالت دون حضوره لبلد هام مثل مصر والتي تسعى إيران إلى التقارب وتوديد العلاقات معها وأيضاً حدث هام

مثل تنصيب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي واداءه اليمين الدستوري حيث حضر هذا الحفل مساعد وزير الخارجية الإيرانية في الشؤون العربية والأفريقية حسين أمير عبد اللهيان[2].

حيث أكد أمير عبداللهيان مساعد وزير الخارجية الإيرانية الذي حضر حفل تنصيب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ان أمن مصر وإيران واحد وأن وجهات النظر بشان الملف السوري متقاربه وتفاءل بأن لا تتكرر الاخطاء التي وقعت في عهد مرسي وأكد أيضاً ان طهران على استعداد لتقديم المساعدة لمصر في كل المجالات الاقتصادية والتنميه في كل المجالات، حيث اعتبرت ان مصر قوية هي إيران القوية.

وقال أيضاً "نعتبر نتائج الانتخابات الرئاسيه أمن واستقرار للشرق الأوسط برمته" وأكد بعد لقاءه مع الرئيس عبدالفتاح السيسي "أبلغه التحيات الحاره من جانب الرئيس حسن روحاني لفخامته كما أكد على الاستعداد التام من جانب إيران للتعامل الوثيق مع حكومة وشعب مصر"، وأكد ان مصر وإيران لديها وجهات نظر متقاربه بخصوص سوريا وانه سيكون هناك سعي مشترك وجاد لحل الأزمة السورية وبما ان هناك علاقة جيده بين إيران والدول الإقليمية والعربية نتمنى ان يكون هناك لقاءات على مستوى عال بين طهران والرياض هذة التصريحات من الجانب الايراني لم تكن موجودة وقت قيام ثورة 30 يونيو بل وقفت ايران مصدومة لان هذة الثورة تتعارض مع ما انجزتة مع الرئيس السابق محمد مرسي الا ان ايران بعد عزل محمد مرسي ادركت انها يجب ان تحسن التعامل مع النظام الجديد للحفاظ على الانجازات التي توصلت اليهاعلى مستوى العلاقات بين البلدين[3].

وفي نفس السياق قبل تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيسا للسلطة صرح وزير الخارجية نبيل فهمي بأن وزارة الخارجية ستعمل من خلال ثلاثة محاول تشمل:

1. تقديم الدعم الكامل للثورة وحمايتها ونقل صورتها الحقيقيه إلى العالم الخارجي وتبني مبادئها.
2. العمل على استرجاع مصر لموقعها الاستراتيجي العربي وآلافريقي وتفعيل دورها إقليميا ودوليا.
3. وضع الاسس الشاملة الصحيحة للسياسة الخارجية المصرية المستقبلية.

ويؤكد نظام الرئيس عبدالفتاح السيسي ان التعامل مع إيران غير محظور وأن إيران ليست عدوا لمصر وأن التيار الإسلامي السياسي الممثل بالإخوان المسلمين هو العدو الأساسي[18].

وفي يوليو عام 2015 تطورت العلاقات بين مصر وإيران وتمثل ذلك بقيام إيران بالغاء تاشيرات الدخول إلى أراضيها لسبع دول ومن بين هذه الدول جمهورية مصر العربية حيث يتمكن المواطنين المصريين من دخول إيران بقصد السياحه والتجوال في إيران بدون تاشيرات كما يسمح أيضاً للمواطنين بالبقاء في إيران لفترات متفاوته وتمتد من 15 يوما إلى 90 يوما حسب الدولة حيث جاءت هذه الخطوه من إيران في إطار برنامج حكومي يهدف إلى تطوير السياحه داخل إيران[4].

وبعد مفاوضات شاقة خاضتها إيران مع القوى الكبرى بخصوص برنامجها النووي حيث نجحت هذه المفاوضات وتم الاتفاق بشكل نهائي عليها في يوليو عام 2015 حيث رحبت بعض الدول بهذا الاتفاق ورحبت مصر أيضاً به، ولكن بشكل حذر وتأملت أن يؤدي الاتفاق النووي إلى الاستقرار الأمني والإقليمي حيث أن الاتفاق النووي يتطابق مع ما تنادي به الخارجية المصرية وهو أن يكون الشرق الأوسط خالٍ من السلاح النووي وأن ينظم كل دول المنطقة وبالأخص إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي وقد كانت مصر منذ البداية مؤيده لامتلاك طهران للطاقه النووية للأغراض السلمية[17].

أيضاً أكدت الخارجية المصرية أنها تتابع الاتفاق النووي الذي تم بين إيران ومجموعة الست الكبرى وأنها سوف تدرس بنوده بدقة عندما تحصل على النص الكامل للاتفاق.

واستبشر السفير الدكتور بدر عبدالعاطي المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية أن يكون هذا الاتفاق شاملاً متكاملاً وأن يمنع سباق التسلح في المنطقة وإخلائها من أسلحة الدمار الشامل ومنها الأسلحة النووية والذي من شأنه تحقيق الاستقرار[5].

تطورت العلاقات المصرية الإيرانية في هذه الفترة فعلى الجانب الاقتصادي أكد وزير البترول والشؤون المعدنية المهندس شريف اسماعيل أن قطاع البترول في مصر لا يمانع من استيراد الخام الإيراني بعد السماح بالتصدير مؤكداً أن خط سومير تعرض للسلب بعد الحظر المفروض على إيران وأعرب عن أمله بالسماح لإيران بالتصدير وتعويض خسائر الفترة الماضية[16].

وبعد حرق السفارة والقنصلية السعودية في إيران أدانت مصر هذا الحدث عن طريق المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أحمد أبوزيد وأكد أبوزيد "في بيان له على ضرورة احترام حرمة مقر البعثات الدبلوماسية والقنصلية وسلامة آلافراد العاملين بها والتي كفلتها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصليه"[5].

أيضاً لم يختلف موقف مصر من الخلافات بين السعودية وإيران حيث أكد اللواء مصطفى ابراهيم مدير الكلية الحربية الأسبق أن الرئيس عبدالفتاح السيسي مطلع وبشكل دقيق على الخلافات التاريخية بين السعودية وإيران وبين الرئيس إبراهيم مصطفى موقف الرئيس السيسي من نظام طهران بكلمة "احنا ملناش علاقة بإيران. وأنه لا يوجد علاقات مع إيران على مستوى التمثيل الدبلوماسي وأكد أن العلاقة مع المملكة العربية السعودية قويه وعلاقة تاريخية فضلاً عن مواقف السعوديه مع مصر في الأربع سنوات الماضية.

وأكد اللواء مصطفى ابراهيم أن مصر دائما ترد على إيران بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية واحترام سيادتها والحوار بشكل جدي وبناء بعيداً عن العنف وهذه من الشروط التي تضعها مصر على طلب إيران برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي. وأكد أيضاً أن مصر تخلت عن الحيادية وتدعو إيران إلى التعقل في الحوار السياسي وألا تسعى للفتن وزرع شبكات التجسس في الدول العربية والابتعاد عن الخطاب الطائفي الذي يفرق الشعوب[6].

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 331-357

وفي مارس عام 2016 بقيت إيران تسعى لتطوير العلاقات مع مصر حيث أكد محمد محمود يان رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية في مصر في كلمة له امام الصحفيين ان هناك طاقات واسعة من شانها تطوير العلاقة بين البلدين في أكثر من جاني وأعلن أيضاً ان إيران جاهزه للمفاوضات مع الشركات المصرية للوصول إلى التعاون المشترك وأضاف محمود يان ان رئيس الجمهوريه الإيرانية يؤكد دوما على تقوية العلاقات مع دول المنطقة قائلا "لقد أكدنا على هذه النقطه دوما وهي ان القضايا بين دول المنطقة قابله للحل عبر الحوار والطرق الدبلوماسية"[10].

وفي نهاية مارس عام 2016 أكد سامح شكري وزير الخارجية المصرية أن علاقة مصر بالمملكة العربية السعودية قوية وذات طابع خاص لا يمكن التأثير عليها من قبل أطراف أخرى وأكد قائلا "لا مجال حاليا لاطلاق أي حوار بين مصر وإيران " وبنفس الصدد قال الوزير شكري "لم تتهيء الظروف بعد لوجود حوار ايجابي يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية " وأضاف أيضاً "هذا لا يمنع مستقبلا من إجراء مثل هذا الحوار إذا ما تم رصد تحقق عدة عناصر تتمثل في وجود تغير في المنهج والسياسة الإيرانية لإزاء المنطقة والسعي إلى بناء علاقات على أسس التعاون والاحترام المتبادل والتكافؤ في المصالح". وأكد أيضاً أن على إيران "احترام استقلال سيادة الدول العربية على أراضيها وعدم التدخل بها والكف عن السعي لفرض النفوذ" . وأكد سامح شكري انه لا يمكن الحوار بين مصر وإيران في هذه الفترة ولا يمكن تطور العلاقات بين البلدين الا إذاغيرت إيران بمواقفها وسياستها بشكل ايجابي وأن التحرك بهذا الجانب يتبعه تنسيق مع الاشقاء الخليجيين بما يحقق مصالح الجميع[15].

وفي ابريل عام 2016 ظهرت تقارير تشير إلى أن إيران تقوم بتهريب شحنات أسلحة إلى اليمن مما أزعج مصر حيث قال وزير الخارجية المصرية أحمد أبوزيد بخصوص تهريب السلاح إلى اليمن أنه "يعد مخالفا لقرارت مجلس الأمن والشرعيه الدولية ويؤكد مجدداً دواعي القلق المصري تجاه سلوك إيران الإقليمي".

وأكد ان إيران متناقضه بالمواقف الرسمية والممارسه الفعليه على أرض الواقع وأن تهريب السلاح إلى اليمن يؤكد استمرار إيران بالتدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية مما يؤثر سلبا على الثقه بين إيران ودول الجوار ويعرقل بناء العلاقات بين مصر وإيران[14].

في هذه الفترة وصلت العلاقات المصرية السعودية إلى أعلى مستوياتها حيث أعلن البلدين تعاوناً اقتصادياً وعسكرياً واستراتيجياً تمثل في دعم المملكة العربية السعودية لمصر وأيضاً مشاركة مصر ضمن قوات التحالف العربي في اليمن وتوج هذا التعاون بين البلدين في زيارة الملك سلمان خادم الحرمين الشرفين إلى مصر وهدفت الزيارة إلى تقارب وجهات النظر للقضايا العربية والإسلامية حيث وصف وزير الخارجية السعودي عادل جبير "سيتم خلالها توقيع العديد من الاتفاقيات التي تخدم مصالح البلدين والأمن والاستقرار

"وأكد السفير المصري لدى السعودية أن الزيارة تؤكد متانة العلاقات بين مصر والسعودية. وتنفي كافة الإشاعات والأقاويل بأن العلاقات السعوديه المصرية يعتريها بعض الخلافات[13].

في نهاية هذا الفصل يمكن القول بأن العلاقات المصرية الإيرانية قد شهدت تطوراً تاريخياً ملحوظاً بعد أحداث 2011 حيث قام الرئيس المصري السابق محمد مرسي بزيارة إلى إيران وكانت هذه الخطوه مهمه جداً للتقارب المصري الإيراني حيث أدركت إيران أن نجاح الإسلام السياسي في مصر هو اداتها لتجسيد الصراع العربي الفارسي الموجود منذ القدم وهي ما اسمته (مصر الصحوة الإسلامية) وجعل الصراع العربي الأسرائلي أيضاً صراع إسلامي إسرائيلي حيث يتسنى لإيران لعب دور قيادي في المنطقة والتبعية لها في كل المنطقة وأيضاً مثلت زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد خطوة مهمه لتطبيع العلاقات بين مصر وإيران حيث تم دعوته لحضور حفل تنصيب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلا أن بعض الاشكاليات كانت تعيق تطور العلاقت بين البلدين حيث عبر شيوخ الأزهر لأحمدي نجاد خلال زيارته عن مخاوفهم من المد الشيعي الإيراني داخل الدول السنيه وطالبوا أيضاً الرئيس الإيراني بعدم التدخل في شؤون االدول العربية ومنح المواطنين السنه في إيران حقوقهم.

المتغيرات المؤثرة على العلاقات المصرية الإيرانية منذ 2011

المتغيرات الداخلية المؤثرة على العلاقات المصرية الإيرانية منذ يناير 2011

فمنذ عام 2011 حدثت العديد من العوامل المحلية التي أثرت على العلاقات المصرية الإيرانية معظم العوامل التي تخص إيران ومعظمها تخص مصر وسوف نعرض بعض العوامل الداخلية التي أثرت على العلاقات المصرية الإيرانية.

ثورة 25 يناير المصرية عام 2011.

بدأت أحداث ثورة 25 يناير المصرية بتظاهرات سلمية من قبل آلاف من المتظاهرين في القاهرة وبعض المحافظات المصرية وذلك تلبيه للنداءات الشعبية والشبابية التي عمت أرجاء مصر واختار المنادون للمظاهرة يوم 25 يناير وهو يوم يصادف (عيد الشرطة) وذلك تضامنا مع الشاب المصري خالد السعيد الذي اعتقل لدى الشرطة وعذب حتى الموت في 6 حزيران عام 2010 وفي اليوم الأول للمظاهرات سقط عدد من القتلى والجرحى نتيجة الصدامات بين المتظاهرين والشرطة حيث شددت القوات الأمنية المصرية في التعامل مع المتظاهرين مما أدى إلى وقوع المزيد من القتلى والجرحى والذي بدوره زاد احتفان الشارع المصري ووصلت المظاهرات ذروتها في يوم الجمعه في 28 من يناير مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى.

وبعد هذه التظاهرات طلب الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك من الحكومة الاستقالة لتشكيل حكومة جديدة وعين الوزير عمر سليمان نائبا له إلا أن التظاهرات استمرت وخاصة في ميدان التحرير الذي شهد عدة مظاهرات مليونية تطالب بإسقاط نظام محمد حسني مبارك.

وفي يومي 2 و3 فبراير تطورت أحداث الثورة المصرية واعتبرت نقطه تحول في تاريخ الثورة المصرية حيث قام عدد من مؤيدي محمد حسني مبارك بمهاجمة المتظاهرين في ميدان التحرير حيث استخدموا الخيول والجمال والأدوات الحادة والعصي والرصاص الحي إلا أن المتظاهرين ثبتوا في الميدان مما أدى إلى إضافة زخم وإصرار إلى الثورة واستمرارها.

بعد ذلك قدم الرئيس حسني مبارك عدة مبادرات منها تعديلات دستورية وإعطاء الصلاحيات إلى نائبه عمر سليمان إلا أنها لم تلق الترحيب من الشارع المصري وعبروا بأنها غير كافية واستمرت المظاهرات إلى أن قام مبارك بالتنحي عن السلطة في 11 فبراير بعد 30 عاماً من الحكم[9].

وفي هذا الأثناء كانت إيران تراقب أحداث الثورة المصرية ومراحل تطورها عن كثب حيث ومن البداية رحبت إيران بثورة 25 يناير المصرية حيث ألقى المرشد الأعلى لجمهوريه إيران علي خامنئي في 4 شباط 2011 خطبة باللغه العربية تحدث فيها عن تاريخ وثقافة مصر وعن مكانتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط واعتبر ثورة 25 يناير المصرية (صحوة إسلامية) و(حركة تحرير إسلامية).

ووجه أيضاً خطابه للجيش المصري بالوقوف مع إرادة الشعب المصري في اختياره إلا أن هذه الخطبه لم تلق تأييداً من الشارع المصري وبعد تنحي الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك بذلت إيران جهوداً ضخمة للتقارب مع مصر، إلا أن مصر أكدت أن عودة العلاقات بين البلدين سابق لأوانه فمصر كان لها ارتباط استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية مما يشكل محدداً لعلاقتها مع إيران فضلاً عن أن العلاقات بين البلدين لم تكن بأحسن أحوالها.

وبعد ذلك أظهرت إيران ارتياحاً لوصول التيار الإسلامي المصري إلى السلطة واتهمت إيران السعودية عن طريق (كاظم صديقي) بأنها تسعى إلى وصول (أحمد شفيق) إلى السلطة وذلك بتمويل حملته الانتخابية ضد مرشح الإخوان المسلمين (محمد مرسي)، حيث قال "للأسف فإن موضوع وصول أحمد شفيق وهو من العناصر البارزة في نظام الرئيس السابق حسني مبارك إلى المرحلة الثانية من الانتخابات المصرية كان من ضمن القضايا التي تدل على تدخل السعودية والتلاعب في الأصوات استنادا إلى الوثائق التي تم الحصول إليها".

وبعد فوز محمد مرسي بالانتخابات وتعيينه رئيساً لمصر سارعت إيران بالترحيب بفوزه واعتبرت ذلك مقدمه لتطوير العلاقات بين مصر وإيران حيث عبر عن ذلك الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد قائلا " إن مصر كان يوجد فيها مسؤولون يرفضون حضورنا إلى القاهرة لكنهم الان رحلوا، مضيفاً أنه ينتظر تلقي دعوة رسمية من مصر لزيارتها على الفور".

أيضاً أكد الجانب المصري على لسان نبيل العربي وزير الخارجية المصري السابق الذي قال "ان إيران كدولة ليست عدوة لمصر فنحن ننتظر ردهم في طهران وأن مصر لا تمانع في أن تتلقى أي اتصال من حزب الله بشرط ألا يؤدي ذلك إلى أي تدخل في شؤون لبنان"[8].

قام الرئيس السابق محمد مرسي بزيارة إيران في أغسطس عام 2012 حيث كان أول رئيس مصري يزور إيران بعد 34 عاما وأعقب هذه الزيارة , ومن قبل الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد.

حيث في فبراير عام 2013 زار القاهرة للمشاركة في القمه الإسلامية وأثارت زيارة أحمدي نجاد جدلاً داخل الأوساط المصرية حيث طالب أحمد الطيب الممثل لمؤسسة الأزهر الشريف في بيانه لأحمدي نجاد "باحترام البحرين كدولة عربية" وأيضاً إعطاء أهل السنه في إيران حقوقهم بشكل كامل وإيقاف نزيف الدم السوري. وعلى أثر هذه الزيارات والانفراج بالعلاقات بين البلدين رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهم إلا أنه بقي على مستوى (القائم بالأعمال) وليس على مستوى السفراء[7].

ومن هنا رأت إيران أن التغيرات الإقليمية التي حصلت وعلى رأسها ثورة 25 يناير جعلت خصومها الإقليميين أمامهم بدائل ضيقة وأن إسرائيل فقدت أهم حليف إقليمي وهو الرئيس محمد حسني مبارك[6].

ويمكن القول أن ثورة 25 يناير المصرية قد أحدثت تغيراً كبيراً في العلاقات المصرية الإيرانية حيث أدت إلى تطورها بشكل ايجابي وكسر الركود في العلاقات بين البلدين إلا أن العلاقات لم ترق إلى التطبيع والانفتاح الكامل بينهم وذلك لتأثر مصر بعوامل إقليمية وأخرى أديولوجية حالت دون التمثيل الدبلوماسي الكامل بين مصر وإيران.

أحداث 30 يونيو عام 2013

قامت ثورة 30 يونيو بالإطاحة بحكم الإخوان المسلمين حيث خرج آلاف المتظاهرين إلى الشوارع منددين بحكم الرئيس السابق محمد مرسي وطالبوا برحيله فوراً وبالفعل تم الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين الممثل بالرئيس السابق محمد مرسي بعد عام واحد من الحكم حيث وفي 3 يوليو أعلن وزير الدفاع السابق عبدالفتاح السيسي إنهاء حكم محمد مرسي وتسليم السلطة لرئيس المحكمه الدستوريه العليا المستشار عدلي منصور وكان هذا قيام حركة تمرد في 26 إبريل عام 2013 وهي حركة تجمع توقيع 22 مليون لسحب الثقه من محمد مرسي ودعت هذه الحركة إلى التظاهر في 30 يونيو بعد ذلك تم عزل الرئيس السابق محمد مرسي عن الحكم وبذلك تم إنهاء حكم الإخوان المسلمين وتسلم محمد عبدالفتاح السيسي الحكم لجمهورية مصر العربية[11].

في هذا التوقيت وقفت إيران حائرة أمام ما حصل في مصر وعزل الرئيس السابق محمد مرسي عن الحكم كانت تصريحات المسؤوليين الإيرانيين تتسم بالدقة والحذر وعدم الوقوع في الخطا بعد انفراج العلاقات بين مصر وإيران ووصول العلاقات الاقتصادية والتجارية إلى مرحلة متطورة بين البلدين.

وعبر عباس عارقجي الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الإيرانية "إننا ندعم مطالب الشعب المصري " وقال أيضاً "إن تدخل القوات المسلحه في المشهد السياسي أمرٌ غير مقبولٌ وأنه لا يجب الإطاحة برئيس منتخب ديمقراطياً" وردت مصر أن هذا التصريح مرفوض، واعتبرته تدخلاً بشؤون الآخرين.

بعد ذلك تغيرت التصريحات الإيرانية اتجاه المشهد المصري وذلك بعد تفهمها ما حدث في مصر وأنه ليس من مصلحة إيران معاداة مصر خاصة بعد التطورات التي جرت على العلاقات بين البلدين حيث أن بعض الصحف الإيرانية ألقت اللوم على الرئيس السابق محمد مرسي وأنه انحرف عن مسار ثورة 25 يناير وتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية وأن الإخوان المسلمين تحالفوا مع السلفيين مما أجبرهم على قطع العلاقات مع سوريا وعدم التمثيل الدبلوماسي مع إيران وأكدت أيضاً التصريحات الإيرانية أن الشعب المصري هو من يمتلك حق تقرير مستقبل البلاد[12].

وبعد ذلك رحبت إيران بتنصيب عبدالفتاح السيسي رئيساً لجمهورية مصر العربية وجاء هذا الترحيب لموقف الرئيس عبدالفتاح السيسي من الأوضاع الراهنه في سوريا حيث أن موقف السيسي كان مناقضاً لموقف التيار الإسلامي السياسي ولم يعارض الرئيس عبدالفتاح السيسي النظام السوري ولم يدعو لعزل بشار الأسد عن الحكم ولكنه كان مع الحل السلمي للأزمة السورية الذي يرضي جميع الأطراف وهذا ما يتفق مع الرؤيا الإيرانية اتجاه الوضع في سوريا[13].

وأيضاً كان الرئيس عبدالفتاح السيسي يرى أن العلاقة مع إيران تمر عبر الخليج وأن أمن الخليج هو أمن مصر بالدرجة الأولى فبالتالي يعتبر تحسن العلاقات الخليجية الإيرانية انعكاساً إيجابياً على العلاقات المصرية الإيرانية، فزيارة أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح إلى طهران أثرت إيجابيا على العلاقات بين مصر وإيران وكانت سبباً في دعوة إيران لحفل تنصيب الرئيس عبدالفتاح السيسي.

ويمكن القول أن تحسن العلاقات المصرية الإيرانية ليست مهمة بالنسبه للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بقدر تحسن العلاقات المصرية الخليجية، فمن الواضح أن الرئيس المصري يرجح كفة العلاقات مع الخليج وأن علاقته مع إيران مرتبطة بأمن الخليج فتحسن العلاقات الإيرانية الخليجية هو تحسن العلاقات بين مصر وإيران وتدهور العلاقات بين إيران والخليج سينعكس سلباً على العلاقات المصرية الإيرانية.

وخلاصة القول أن ثورة 30 يونيو المصرية لم تحسن العلاقات المصرية الإيرانية بشكل كبير كما كانت عليه قبل الثورة حيث أصبحت العلاقات بين مصر وإيران بعد ثورة 30 يونيو مرهونة بأمن الخليج والعلاقات الإيرانية الخليجية.

صعود تيار الإسلام السياسي في مصر (الإخوان المسلمون)

تعتبر حركة الإخوان المسلمين في مصر من أوضح الحركات الإسلامية منهجا وفكرا واقربها إلى الاعتدال واليسر وهي من اقدم الحركات الإسلامية ولها تأثير كبير على باقي التنظيمات الإسلامية وذلك لارتباط عملها السياسي بالإسلام[14].

ويرتبط حزب الإخوان المسلمين في مصر مع إيران بعلاقات جيده منذ خمسينات القرن الماضي حيث صرح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي "ان الإخوان المسلمين هم الاقرب إلى طهران بين كافة المجموعات الإسلامية "، ودعا علي أكبر ولايتي النظام المصري إلى إقامة نظام ديني في مصر وأضاف "نحن والإخوان اصدقاء ونقوم بدعمهم وهم الاقرب الينا عقائديا بين كافة الجماعات الإسلامية"[15].

ومع قيام الثورة الإسلامية الإيرانية رحبت جماعة الإخوان المسلمين بالثورة بشكل حذر ومنحت ثورة الخميني الإخوان المسلمين بانهم قادرون على قلب نظام الحكم في مصر من نظام علماني إلى نظام إسلامي[1].

وفي بداية عام 2011 قامت حركة الإخوان المسلمون بمظاهرات ضد حكم الرئيس السابق حسني مبارك، وفي فبراير عام 2011 تمكن حزب الإخوان المسلمون من خوض الانتخابات بنجاح وفاز حزب الحريه والعدالة الذي كان قد شكل من قبل الإخوان المسلمون، وفي عام 2012 وصل حزب الإخوان المسلمون إلى سدة الحكم ممثلا بالرئيس السابق محمد مرسي[16].

وعند وفاة الخميني في 4 حزيران عام 1989 اصدر المرشد الأعلى لجماعة الإخوان المسلمون حامد أبو النصر نعيا تضمن "الإخوان المسلمون يحتسبون عند الله فقيد الإسلام الإمام الخميني القائد الذي فجر الثورة الإسلامية ضد الطغاة" وفي عهد المرشد علي الخامنئي أصبحت نظريات سيد قطب تدرس في مدارس الاعداد العقائدي للحرس الثوري الإيراني[17].

وبعد ثورة 25 يناير المصرية كانت إيران أول من هنئ بفوز الرئيس السابق محمد مرسي برئاسة جمهورية مصر ومن خلال عدة خطب القيت يوم الجمعه في إيران تم التعبير عن موقف رسمي داعم للإخوان المسلمين في مصر ودعوتهم إلى التقارب المصري الإيراني وأن ذلك واجب ديني لا يعفى منه احد، وبعد شهرين من تسلم محمد مرسي الرئاسه قام بكسر الجمود بين مصر وإيران من خلال زيارة إلى طهران وأيضاً قام بطرح مبادرة بضم القاهرة والرياض وأنقرة وطهران لحل الأزمة السورية إلا أن الرياض رفضت ن يكون لإيران دور فعال في الشان العربي[2].

اعتقدت إيران ان ما يقوم به الرئيس السابق محمد مرسي سيعيد العلاقات بين مصر وإيران إلى عصرها الذهبي وزاد التفاؤل الإيراني عند حضور مرسي مؤتمر حركة عدم الانحياز بطهران إلا أن التصريحات التي القاها مرسي اثناء المؤتمر وحضوره لعدة ساعات في طهران وعدم وضوح الموقف المصري من عودة العلاقات

بين مصر وإيران اشار إلا أن مصر لا تستعجل عودة العلاقات بين البلدين وأن هدف الرئيس السابق محمد مرسي من تحسين العلاقة مع إيران هو ايجاد حل للأزمة السورية وايقاف العنف في الداخل السوري لان إيران هي الحليف الاقرب للنظام السوري[3].

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج أن التيار السياسي الإسلامي عزز العلاقات بين مصر وإيران وذلك لتقارب بعض افكار كل من إيران والإخوان المسلمون إلا أن العوامل والمحددات منعت من استمرار العلاقات الجيده التي تجمع طهران مع الإخوان في مصر وأهمها اختلاف الايدلويجيا بين الطرفين فضلا عن العوامل الدولية والإقليمية التي تحول دون تطور العلاقات بين البلدين.

المتغيرات الخارجية المؤثرة على العلاقات المصرية الإيرانية منذ عام 2011

الأزمة السورية:

بدأت الأزمة السورية في 15 مارس عام 2011 بمظاهرات صغيرة داخل دمشق سرعان ما امتدت إلى جنوب دمشق من درعا، حيث اعتصم العشرات من أهالي المعتقلين السياسيين أمام وزارة الداخلية مطالبين باطلاق سراح المعتقلين إلا أن الأمن قام بفض الاعتصام واعتقال العشرات منهم.

بعد ذلك تطورت الأحداث ووصلت حد اطلاق النار على المحتجين من قبل قوات الأمن وتفاقمت الأزمة بعد قيام الأمن بقتل 15 طفل في درعا أثر كتاباتهم شعارات تنادي بالحرية في 26 شباط عام 2011 .

كان الموقف الإيراني بالبداية يتمثل بالحيادية اتجاه الأزمة السورية وبعد تطور الأحداث في الداخل السوري أعلنت إيران أن هناك مؤامرة خارجية هدفها كسر محور المقاومه والممانعه في المنطقة ومن هنا كان موقف إيران من الثورة السورية مختلف تماما عن موقفها من الثورات العربية الأخرى حيث اعتبرت ان الثورة المصرية والبحرنية هي ثورة إسلامية وهي امتداد لثورة الخميني[19] .

اما الثورة السورية هي ثورة منظمة من الخارج هدفها كسر محور المقاومة لإسرائيل ومع تطور الأحداث في سوريا وارتباك النظام السوري رات إيران ان حليفها مهدد مما يعني تهددي مصالحها في المنطقة ومن هنا تغيرت التصريحات الإيرانية تجاه الأوضاع في سوريا

حيث صرح مستشار المرشد للعلاقات الدولية علي أكبر ولايتي "ن سوريا تعد في المنطقة جزءا من حلقة ذهبيه للماقاومه لذا فعلى الجميع ان يعلم ان الهجوم على سوريا سيكون بمثابة هجوم على هذه الحلقه وكذلك على إيران "، وقامت إيران بتقديم كافة اشكال الدعم لسوريا فقدمت الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري ولا زالت تقدم الدعم إلى هذا اليوم[5].

بعد تنحي مبارك عن الحكم في 11 فبراير عام 2011 تسلمت المؤسسة العسكرية حكم البلاد ممثلة بالمشير محمد حسين طنطاوي، في هذه المرحلة لم تكن مصر تولي القضايا الخارجية اهتماما كبيرا بل

انشغلت بالأحداث الداخلية وكان موقف مصر في هذه المرحلة من الأزمة السورية موقف عام وهو الدعوة إلى ايجاد حل سياسي يتوافق مع تطلعات الشعب السوري ورفضت رفضا مطلقا أي تدخل عسكري خارجي.

وفي أغسطس عام 2011 ايدت مصر الاصلاحات السياسية وايقاف القتال واحتواء الأزمة وفي سبتمبر عام 2011 وافقت القاهرة المبادرة العربية التي تقتضي سحب الجيش من المدن السورية ووقف الاقتتال واجراء حوار مع المعارضة وفي 12 نوفمبر عام 20111 جاء تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية وسحب السفراء العرب من دمشق حيث اعترضت مصر على هذا وراته غير مناسب وبعد 4 أيام وافقت مصر على قرار ارسال مراقبين عرب لتقصي الحقائق في الداخل السوري ووافقت مصر أيضاً على مبادرة ثامية لجامعة الدول العربية والتي تقتضي تشكيل حكومة وحدة وطنية وتفويض صلاحيات الرئيس بشار الأسد إلى نائبه فاروق الشرع.

في هذه المرحلة لم تكن مصر لاعب رئيسي في الأزمة السورية لانشغالها بالأحداث الداخلية وكانت القرارات محصورة بين السعودية وقطر.

اما موقف الإخوان المسلمين من الثورة السورية فقد تغيرت النظره إلى الأزمة السورية تغيراً جذرياً وكان السبب تطور الأحداث في سوريا والرؤيا المختلفه للإخوان المسلمين للأزمة السورية حيث حمل الإخوان النظام السوري المسؤولية الكاملة عن تطور أحداث الأزمة بشكل سلبي وتغير مجرى الثورة من السلمية إلى العنف والقتل واصبح الخطاب السياسي لمصر لحل الأزمة السورية هوإسقاط النظام الحالي وإقامة نظام ديمقراطي يتوافق مع مواقف الشعب وتطلعاته.

وفي فبراير عام 2012 اقر مجلس الشعب المصري بتجميد العلاقات مع مجلس الشعب السوري وترتيب لقاء مع ممثلي فصائل المعارضة السورية في القاهرة، وفي 19 فبراير عام 2012 استدعت القاهرة سفيرها في دمشق وابقته في مصر وجاءت هذه الخطوه على لسان المتحدث باسم الخارجية المصرية بأن هذا القرار "استجابة لمطالب الشعب المصري لفشل كل الوسائل مع النظام السوري".

وفي 23 مايو 2012 انتخب محمد مرسي رئيسا للبلاد وأصبحت الرئاسه مرجع رئيسي للسياسة الخارجية وفي عهد الرئيس السابق محمد مرسي في البداية كان الموقف تجاه الأزمة السورية وغير واضح حيث أكد محمد مرسي عبر خطابه أن النظام السوري نظاماً دكتاتورياً وأن إسقاطه واجب أخلاقي قبل أن يكون سياسي وفي هذه المرحلة شهدت العلاقات المصرية الإيرانية تطورا ملحوظا وتقاربا على المستوى السياسي حيث اعتبرت مصر ان إيران جزءا حقيقيا من الحل للأزمة السورية واصرت على ان تكون ضمن اللجنة الرباعية لحل الأزمة في سوريا ووجه أيضاً الرئيس السابق مدحا للسياسة الروسيه تجاه الأزمة السورية وفي حيال التقارب الإيراني المصري التزمت دمشق الصمت واستمرت في نقد ومهاجمة الإخوان الداعمين للمعأرضه السورية.

تمت في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي وبعد استلامه للحكم عقب ثورة 30 يونيو عام 2013 على حكم الإخوان المسلمين انتهى عهد دعم المعارضة السورية من مصر وبدء عهد دعم النظان السوي بشكل غير مباشر فلم يظهر الرئيس عبدالفتاح السيسي دعمه للنظام السوري بشكل مباشر وذلك لان النظام هو سبب الأزمة في سوريا ولأن دعمه يعد خارجا عن المألوف العربي وأيضاً تحاشيا عن إغضاب دول الخليج لأنه يحتاج إلى دعمها المادي خصوصاً في هذه المرحلة وخاصة السعودية والإمارات حيث قام الرئيس عبدالفتاح السيسي بتطويق المعارضة السورية والتضييق على المعارضة بدءًا من ترك البلاد.

أيضاً كان الموقف المصري واضحاً من عدم دعوة الائتلاف الوطني إلى حضور أعمال القمة العربية واجتماع القاهرة الأول والثاني وكان النظام المصري يحاول من هذه الخطوه مواجهة الائتلاف الوطني وقد عبر الرئيس عبدالفتاح السيسي صراحة عندما أكد "أنه يجب دعم معارضة معتدله في مقابل تطويق مصري للمعارضه الراديكالية".

وفي 17 ديسمبر عام 2013 استقبلت مصر وفداً سورياً رسمياً برئاسه رئيس الأكاديمية البحرية عماد الأسد وهي خطوة واضحة لدعم القاهرة للنظام السوري رغم ان الإعلام المصري اعتبر هذه الزيارة روتينية. وبعد ذلك بقي الرئيس عبدالفتاح السيسي يدعو إلى ضرورة الحل السياسي في سوريا ومكافحة الإرهاب داخلها.

وفي العشرين من يناير من العام الماضي أكدت مصر ان الرئيس بشار الأسد سيكون جزءا من عملية التفاوض إذاتم اجراء تحاور بين النظام والمعارضة وبهذا الموقف اختلفت مصر مع دول الخليج والتي تعتبر ان بشار الأسد جزءا من المشكله وليش جزءا من الحل ليتشكل على هذا الأساس حلف يمتد من مصر إلى روسيا مرورا بطهران وبغداد مقابل الحلف الذي يشمل تركيا وقطر السعودية[6].

ومن الجانب الإيراني أكد حسين أمير عبداللهيان مستشار رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني ان " موقف الرئيس عبدالفتاح السيسي يتسم بالواقعيه " وأضاف " إن بلاده تدعم علاقات قوية مع مصر وعندما يرغب المصريون سوف يتم رفع مستوى العلاقات"، وأضاف أيضاً "بان بلاده لا تصف جماعة الإخوان المسلمين بالجماعة الإرهابية بسبب اعمال قام به أفراد"[11].

ويمكن القول ان الأزمة السورية في عهد الرئيس السابق محمد مرسي اثرت سلبا على تطور العلاقات المصرية الإيرانية وذلك لاختلاف موقف كل من الدولتين من الأزمة السورية في حين كان الرئيس السابق محمد مرسي ينظر إلى عدم بقاء بشار الأسد في الحكم كانت إيران تدعم وجود بشار الأسد وتقدم له جميع أنواع المساعدة.

إلا أن الرئيس السابق محمد مرسي كان يدرك ان إيران لاعب رئيسي في حل الأزمة السورية لذلك كان يسعى لتحسين العلاقات المصرية الإيرانية وذلك من خلال تأكيده على انضمام إيران للجنة الاتصال الرباعية وذلك من خلال المبادرة التي اطلقها الرئيس السابق محمد مرسي لحل الأزمة السورية.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 331-357

ورحبت إيران بتلك المبادرة ليس من باب انها الحل الامثل لحل الأزمة السورية بل لانها توفر حلقه اتصال مباشره مع القيادة المصرية وهي تعتبر خطوة جديدة لتحسين العلاقات المصري الإيرانية.

أما في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي فلم تؤثر الأزمة السورية على العلاقات المصرية الإيرانية على أنه لا يوجد تعارض في وجهات النظر بشأن الأزمة السورية وبقاء بشار الأسد في السلطة[12].

أمن الخليج:

مرت العلاقات الخليجية الإيرانية بعدة مراحل أثرت كل مرحلة على هذه العلاقات بدءاً من الثورة الإسلامية الإيرانية في السبعينات مروراً في حرب الخليج الأولى في الثمانينات بين العراق وإيران ووقوف الخليج بجانب العراق ضد إيران خلال ثانية سنوات وأيضاً حرب الخليج الثانية في التسعينات والتي أدت إلى تحسن في العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون .

وتعود الأسباب توتر العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي إلى خلافات طائفيه حيث المجتمع الخليجي يمثل الطائفة السنية وتمثل إيران الطائفة الشيعية وأيضاً وجود القوات الأمريكية في الكويت بعد تحريرها عام 1991م من القوات العراقية حيث شكلت هذه القوات مصدر خوف وريبة لدى الإيرانيين فضلاً عن التعقيد الإيراني حيال الجزر الإماراتية وعدم إظهار أي تعاون مع دول المجلس للوساطة بين الإمارات وإيران.

وفي المقابل كان هناك أسباب من شأنها تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران أهمها الزيارات المتبادلة بين المسئولين منذ عام 1997م توقيع إتفاقيات بين مجلس التعاون الخليجي وإيران يشمل أكثر من مجال واتفاقية التعاون العسكري بين إيران وسلطنة عُمان في التسعينات[13].

وحديثاً تدهورت العلاقات الخليجية الإيرانية لعدة أسباب كان أهمها الغموض في البرنامج النووي الإيراني مما اثار الشك لدى دول الخليج، والنشاط ألاستخباراتي التي تقوم به إيران داخل الدول الخليجية حيث أفادت تقارير استخباراتية بوجود خلايا إيرانية داخل الدول الخليجية تقوم بتحريكها إيران لتحقيق مآربها الخاصة، فضلاً عن الأعمال الإرهابية التي عصفت بدولة البحرين والتي كان وراءها أشخاص يوالون طهران.

والأهم هو دعم إيران للحوثيين في اليمن حيث تسعى إيران إلى لزعزعة الاستقرار في الداخل اليمني وعلى الحدود مع السعودية والتخريب في الداخل السعودي وكذالك الشعارات الطائفية والعنصرية التي تطلقها دائماً مثل " الخليج الفارسي"[19].

اما العلاقات المصرية الخليجية فهي علاقات تاريخية وأزلية وقائمة على وحدة الدين ووحدة المصير لذلك فان أمن الخليج هو مهم جداً بالنسبة إلى مصر، فبعد وصول الرئيس السابق محمد مرسي إلى سدة الحكم بعد ثورة 25 يناير عام 2011م قام بزيارة السعودية أولاً ثم بعدها زار إيران للمشاركة في قمة عدم الانحياز.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 331-357

وأكد وزير الخارجية نبيل العربي في ذلك الوقت " انه لا عداء مع إيران ومن ثم ضرورة تطبيع العلاقات معها" إلى أن العلاقات عادت لتفتر بين البلدين بعد الإعلان عن قضية تجسس إيرانية في مصر. ومن الطبيعي عندما نتكلم عن العلاقات المصرية الإيرانية فيجب أخذ أمن الخليج بيعن الاعتبار أن المشكلة الحقيقية ليست بين مصر وإيران بل بين مصر وإيران والخليج. وجاء التأكيد من الوزير السابق محمد العرابي حيث أكد أن "أمن الخليج خط أحمر بالنسبة لمصر" وأضاف أيضاً "أمن الخليج أولوية مصرية ومحل اهتمام مصري بنسبة مائة بالمائة وأن التقارب مع إيران لن يكون أبداً على حساب الخليج " مما يعني أن العلاقات المصرية الإيرانية مرهونة بأمن الخليج وطريقة تعامل إيران مع الخليج. وأكد أيضاً الرئيس السابق أن "أمن الخليج مسؤولية قومية ومع نهوض مصر بقوة سيقف العرب جميعاً صفاً واحداً لحمية أمنهم القومي"[8].

ومن جهة السعودية فقد استشعر خطر أن يكون هناك تمدد لإيران في المنطقة ودول منافسة لإيران أيضا. مما دفع السعودية لاستيعاب التغيرات الجديدة وعلى رأسها صعود الإخوان في أكثر من بلد وهو ما اعتبرته السعودية خطراً خاصة وأن إيران تنظر للإخوان أنهم مكمل أيدلوجي لثورة الإسلامية الإيرانية واستمر هذه الأمر حتى وفاء الملك عبدالله بن عبد العزيز في يناير 2015م[4].

وبعد ثورة ثلاثين يونيو عام 2013م ووصول الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكم قامت السعودية بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي لنظام المصري الجديدي وشهدت العلاقات توافقاً غير مسبوق بين البلدين وبعث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي رسالة اطمئنان للملك عبدالله بن عبد العزيز في مارس عام 2015م مفادها أن: "أمن الخليج خط أحمر"، لكن بعد وصول الملك سلمان للحكم في عام 2015م أخذت السياسة السعودية بالبطئ اتجاه مصر وذلك لتغير الكثير من الشخصيات السعودية التي أيدت ودعمت الانقلاب العسكري في مصر.

وفي عام 2016م أعلنت المملكة العربية السعودية عن اتخاذ منهج الاستثمار في مصر بدلاً من المساعدات والمنح حيث بلغت الاتفاقات الموقعة بين البلدين 25 مليار دولار ووقعت مصر أيضاً على تعيين الحدود البحرية بين السعودية ومصر حيث تم نقل جزيرتي تيران وصنافير إلى المملكة العربية السعودية.

لكن بعد ذلك قامت مصر في التصويت لصالح القرار الروسي في مجلس الأمن بشأن التهدئة في سوريا مما أثار غضب السعودية وقال مندوب السعودية لدى مجلس الأمن "كان من المؤلم أن يكون موقف السنغالي والماليزي أقرب إلى التوافق العربي من موقف المندوب العربي المصري" وقامت السعودية من جانبها بالانتقاد العلني وقطع الإمداد النفطي عن مصر إلى وقت غير معلوم.

ومع احتدام الخلاف بين مصر والسعودية رأت إيران الفرجة في التغازل مع مصر حيث أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ضريف عن رغبة إيران في حضور مصر المحادثات في لوزان بسويسرا بما يخص سوريا[2].

وأكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية: "أن مصر كدولة مهمة وذات مكانه مؤثرة يمكن أن تكون موضع اهتمام بالنسبة لطهران. ومن الملفات المهمة التي أدت إلى انتكاسة العلاقات بين مصر والسعودية وانتعاشها مع إيران.

الأزمة اليمنية

بدءت الأزمة اليمنية في فبراير عام 2011 حيث قامت الاحتجاجات والمظاهرات داخل اليمن ضد النظام الحاكم بسبب الفساد والمحسوبيات وتردي الوضع الاقتصادي حيث تشكلت المعارضة وأصبحت تطالب بتنحي الرئيس واقاربه عن المناصب القياديه في الحكومة والموؤسسه العسكرية.

ورفضت المعارضة ما قدمه الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح من تشكيل حكومة وحده وطنيه ومحاسبة الفاسدين أمام القضاء وأكد أنه لن يتنازل عن الحكم إلا عن طريق صناديق الاقتراع اتسعت المظاهرات حيث شملت أغلب محافظات اليمن.

وفي 25 فبراير عام 2012 انتهى حكم الرئيس السابق علي عبدالله صالح وتسلم عبدربه منصور هادي السلطة في اليمن.

وأعلن الرئيس عبد ربه منصور هادي أن جماعة الحوثيين داخل اليمن هي جماعة مدعومة من إيران وفي 1 فبراير عام 2013 تم القبض على سفن محملة بالسلاح قادمة من إيران[12].

بعد ذلك تطورت الأوضاع في اليمن وبدأت أزمة حقيقية في الداخل اليمني حيث رفض الحوثيين الحل السلمي وتعنت الحوثيين بقراراتهم وجاء ذلك نتيجة الدعم الخارجي الذي يتلقونه من إيران وقاموا بتشكيل قوة عسكرية تهدف للسيطرة على البلاد وذلك لزرع الصراع الطائفي في المنطقة ومنها منطقة الخليج العربي والسعي إلى تشييعه وتجلى ذلك بتصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين من أن جماعة الحوثي في اليمن هي نسخة من حزب الله في لبنان.

حيث صرّح (علي أكبر ولايتي) وزير الخارجية الإيراني – السابق– في بيان أكتوبر 2014: "نحن نأمل أن أنصار الله وهم الحوثيون كما ذكرنا من قبل، فهذا الإسم العربي لهم، وله نفس الدور في اليمن كما فعل حزب الله في القضاء على الإرهاب في لبنان[14].

وإذا تدخل إيران في اليمن إلى إثارة غضب دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بأن ذلك التدخل سيؤثر على أمنها القومي حيث قامت المملكة العربية السعودية بتشكيل تحالف عربي لشن هجوم على مواقع الحوثيين وإرجاع الشرعية إلى عبدربة منصور هادي الرئيس الشرعي لليمن[9].

جاء موقف مصر من الأزمة اليمنية بعد وصول السيسي إلى سدة الحكم حيث أظهر التأييد والوقوف مع المملكة العربية السعودية في تدخلها في اليمن ووضع حد لجماعة الحوثيين حيث أكدت مصر من خلال وزارة الخارجية أنها تتابع تطورات الأوضاع في اليمن وتدعو جميع الأطراف إلى احترام إرادة الشعب اليمني

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 331-357

والابتعاد عن العنف والتوصل إلى حل سياسي والعمل على تنفيذ بنود المبادرة الخليجية، وأكد الرئيس عبد الفتاح السيسي "أن الأزمة اليمنية لم تأخذ منا جميعاً الاهتمام الكامل وكلنا تأخرنا في التعامل معها".

وافقت مصر على المشاركة في التحالف العربي الذي شكلته المملكة العربية السعودية (عاصفة الحزم) لإيقاف الزحف الحوثي باتجاه عدن وعلى الرغم من أن مصر وافقت بشدة وبحماس في المشاركة بعاصفة الحزم إلا أن الخطوات الفعلية لم تكن بالشكل المطلوب والمتوقع لدى المملكة العربية السعودية وأدا ذلك إلى ظهور الخلافات بين مصر والسعودية[6].

من خلال ما سبق نستنتج أن أي تقارب بين السعودية ومصر يمثل خطوة سلبية بالنسبة لإيران والعكس صحيح حيث شكلة مشاركة مصر في عاصفة الحزم تأثيراً سلبياً على العلاقات بين مصر وإيران إلا أن مشاركة مصر كانت محدودة ولم تتوافق مع تطلعات المملكة العربية السعودية ومن الواضح أن مصر تستخدم أزمة اليمن كورقة ضغط للحصول على الدعم الاقتصادي من قبل السعودية وإزدياد هوه الخلاف بين مصر والسعودية بهذا الشأن إنما يصب في مصلحة إيران لأن إيران تعتبر مصر لاعب رئيسي في أزمة اليمن حيث أوضحت تقارير أن هناك لقاءات سرية بين مصر وجماعة الحوثي ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسن في العلاقات المصرية الإيرانية.

القضية الفلسطينية:

تعتبر القضية الفلسطينية من أهم قضايا الخلاف بين مصر وإيران حيث كانت تنظر إيران إلى اعتراف مصر بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها خلال الثلاثين عام السابقة على أنه حدث مفصلي أثر على باقي الدول العربية التي نهجت نفس النهج في تطبيع العلاقات مع إسرائيل وكانت إيران تنظر إلى نظام الرئيس السابق حسني مبارك على أنه كان لاعباً رئيسياً في توفير الأمن لإسرائيل والوقوف في وجه نشاط جماعات المقاومة الفلسطينية وكل هذا يتعارض مع سياسة إيران التي تهدف إلى حل القضية الفلسطينية وزوال دولة إسرائيل.

بعد ثورة 25 يناير رأت إيران أن الشعب المصري لدية رفض كامل في تطبيع العلاقات مع إسرائيل وهذا ما اعتبرته إيران عاملاً مهماً جداً لتغيير السياسة المصرية اتجاه إسرائيل واتجاه القضية الفلسطينية وأن هذا التغيير بدأ يظهر من خلال الجدل حول اتفاقية الغاز وفتح معبر رفح بشكل دائم وترأس المصالحة الفلسطينية الفلسطينية.

ورأت إيران أن الأوضاع الداخلية في مصر والانتقادات والاحتجاجات داخل الشارع المصري من شأنها أن تغير في سياستها الخارجية بشكل عام وتصب في اضعاف إسرائيل بشكل خاص وتمثلت الرؤيا الإيرانية في الخطاب الذي القاه خطيب الجمعه آية الله أحمد خاتمي والذي أكد من خلالة أنه داعم للثورات العربية ذات الطابع الإسلامي والتي تنهي عهد الاستكبار والوجود الصهيوني والأمريكي في المنطقة[4].

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 331-357

وبعد وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم في مصر بعد 30 يونيو عام 2013م كان يرى أن يجب تسوية القضية الفلسطينية وأكد ذلك من خلال استقبال مصر لوفد من اللجنة الأمريكية واليهودية برئاسة ستانلي.

حيث من خلال هذا الاجتماع أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أنه يجب تسوية القضية الفلسطينية والتي بدورها سيقضي على الأسباب التي يعتمد عليها الإرهاب وأكد ان تسوية القضية الفلسطينية وفقاً لمبادرة السلام العربية والمرجعيات الدولية ستوفر الامان والاستقرار للمنطقة وأنه يجب اعطاء الشعب الفلسطيني ضمانات دولية تبث الأمل في نفوسهم وتشجع القيادة الأسرائيلية لسير في طريق السلام[17].

وبعد الاتفاق النووي الإيراني الذي أبرمته إيران مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي كان هناك عدة أراء، حيث أكد الخبير السياسي ومدير مركز مسارات لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية هاني المصري في رام الله "ان الاتفاق النووي الإيراني قد يعيد الاهتمام بالقضية الفلسطينية "، وأضاف "ان السلطة الفلسطينية قد تستثمر الاتفاق في استمرار العلاقات مع إيران والتي تشهد نوعاً من الفتور".

ويؤكد عدنان أبو عامر لوكالة الاناضول " سنشهد تحولاً نوعياً من إيران اتجاه القضية الفلسطينية لن يكون بشكل انقلابي تام لكن على الأقل سيكون هناك تقليل للدعم المالي والعسكري لفصائل المقاومة الفلسطينية وللدور الذي كانت تلعبة سابقاً إيران".

وأضاف: "من الوارد ان تمد إيران جسورها مع السلطة الفلسطينية وتبدأ في نسج علاقة يؤيدها المجتمع الدولي فالسياسة الإيرانية بعد الاتفاق تختلف عن تلك التي كانت قبل الاتفاق[13].

مما سبق نستنتج أن القضية الفلسطينية قبل ثورة 25 يناير كانت عامل سلبي على العلاقات المصرية الإيرانية لعدة عوامل منها إتفاقية كامب ديفيد وعملية السلام المصرية الأسرائيلية ودعم إيران لحماس وهذا لا يتناسب مع مصر خاصة وأن مصر تعتبر حماس مؤثر رئيسي على أمنها أما بعد ثورة 25 يناير فقد شكلت القضية الفلسطينية من جهة إيران عامل تقارب مع مصر وذلك لرؤية إيران أن التغيير على الساحة المصرية ووصول الإخوان المسلمين إلى الحكم قد يتناسب مع تطلعاتها اتجاه إسرائيل والقضية والفلسطينية وذلك في دعم القضية ودعم حركات المقاومة الممثلة بحماس وتحقيق رؤية إيران في زوال إسرائيل.

الخاتمة:

إشارة لما تقدم عرضه من حديث حول دراسة العلاقة بين مصر وإيران، وبعد الإجابة على الأسئلة التي تم طرحها في الدراسة، والمتعلقه بتوضيح طبيعة العلاقات المصرية الإيرانية وتوضيح المتغيرات المؤثرة على العلاقات المصرية الإيرانية و معرفة المواقف الدولية من ثورة 25 يناير المصرية فقد توصل الباحث الى صحة الفرضية التي ذهبنا إليها ومفادها أن هناك متغيرات محلية واقليمية ودولية أثّرت على العلاقات بين البلدين.

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات نوجزها كالتالي:

1. أن العلاقات المصرية الإيرانية تتأثر بشكل كبير بالعوامل سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية ودليل ذلك أن العلاقة بين البلدين بقيت متذبذبة وغير ثابتة من أيام حكم الشاه حتى استلام الرئيس عبدالفتاح السيسي
2. تعتبر الدول الخليجية عائق كبير في طريق العلاقات المصرية الإيرانية وذلك لسوء العلاقات الخليجية الاير انيه من جهة ولحاجة مصر إلى الدعم الخليجي من جهة أخرى خصوصا بعد الانقلابات التي عصفت بشكل سلبي على الاقتصاد المصري
3. تعتبر ثورة 25 يناير المصرية ثورة ناقصه لم تكتمل وذلك لانها اقتصرت على الداخل المصري ولم تصل إلى السياسة الخارجية المصرية التي يطمح إليها الكثيرون
4. كان الهدف الرئيسي الإيراني من دعم ثورة 25 يناير المصرية وإقامة علاقة جيده مع الرئيس السابق محمد مرسي هو كسب مصر لجانبها تمهيدا لاكمال مشروعها ومخططها في الشرق الاوسط الذي يهدف إلى إقامة دولة فارسيه
5. غياب دور تأثير الدولة المصرية عن الأحداث التي حصلت على الساحة العربية واهما الأزمة السورية والأزمة اليمنية وذلك لانشغالها في الداخل نتيجة الثورات والمظاهرات وتغيير الرووساء.

التوصيات:

ان هناك عددا من التوصيات التي استوجبتها تلك الاستنتاجات ونذكرها على النحو التالي:

1. أن تقوم الدولة المصرية بالتوازن بعلاقتها مع إيران من جهة ودول الخليج العربي من جهة أخرى حتى لا تخسر دول الخليج ودعمها نظرا لما تمر به مصر من أزمة اقتصادية حرجة وأيضاً لا تخسر إيران لان إيران أصبحت دولة ذات تأثير إقليمي بعد الوصول إلى الاتفاق النووي مع الدول دائمة العضويه في مجلس الأمن.
2. ان تبدا مصر بتحسين الاوضاع الداخلية وخاصة الجانب الاقتصادي بالتعاون مع الدول الغربيه والدول العربية وخاصة الخليجية والتركيز أيضاً على الجانب السياسي وأهمها السياسة الخارجية حتى تستعيد مصر موقعها الإقليمي في الشرق الاوسط.
3. ان تغير مصر من نظرتها إلى الأزمات العربية وأهمها الأزمة السورية والوقوف إلى الجانب العربي وأيضاً الأزمة اليمنية وزيادة تفاعلها في عاصفة الحزم.
4. يجب على الدول العربية ان تضع خطة واضحه تتعامل من خلالها مع إيران لوضع حد لتدخلاتها بالدول العربية واشعال الفتن فيها وأن يكون لمصر دور فاعل في هذه الخطة.

المراجع:

1. أحمد بهاء الدين وعبدالقادر ياسين, (2013), **25 يناير مباحث وشهادات** , ط1, بيروت , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
2. أشرقت أحمد محمدعرفات, (2016) العلاقات المصرية – الإيرانية من الفترة "2011 – 2016", **المركز الديمقراطي العربي,** مصر
3. جمال نصار, (2015). **تطور العلاقات المصرية–الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي,** مركز عمران للدراسات الاستراتيجية, اسطنبول
4. عصام عبد الشافي ,(2016), **مفهوم العلاقات الدولية: اشكاليات التعريف** , المعهد المصري للدراسات السياسيه والاستراتيجية .
5. صافيناز محمد أحمد , (2016). الأزمة السورية والعلاقات المصرية الإيرانية, **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية,** مصر
6. عبدالله عبدالحليم اسعد,(2011) ,**الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثوريه الشعبيه في دول محور الاعتدال العربي,** رسالة ماجستير ,كلية الدراسات العليا , جامعة النجاح الوطنيه.
7. علاء محمد العبد مطر, (2009). **السياسة الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية 1989–2005.** رسالة ماجستير , القاهرة: جامعة الدول العربية, معهد البحوث والدراسات العربية.
8. الشلبي،عيسى (2016), التدخلات الخارجية بالثورة المصرية , **قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية** , جامعة الحسين بن طلال – معان – الآردن
9. كمال محمد الشاعر, (2013). تطورات قضية أمن الخليج وأثرها في العلاقات المصرية – الإيرانية, **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**, فلسطين, العدد الخامس
10. الشقيرات ،محمد (2013) , **دور السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضايا العربية** , رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا , جامعة العلوم الإسلاميه،فلسطين.
11. محمد السعيد ادريس ,(2002). **الإشكاليات الخليجية فى العلاقات المصرية الإيرانية.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. مؤسسة الأهرام.
12. محمد السعيد ادريس ,(2002). **مصر وإيران والأمن الإقليمي في الخليج.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. مؤسسة الأهرام
13. محمد السعيد ادريس, (2003). **مصر وإيران: تحديات ما بعد 11 سبتمبر 2001.** الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
14. محمد السيد سليم ,(2001), **تحليل السياسة الخارجية** , ط2 , جمهورية مصر , مكتبة النهضة المصرية .
15. محمد بدر الدين مصطفى, (1984). **سياسة مصر الخارجية تجاه إيران 1952–1981.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة
16. مصطفى كمال,(2016), **العلاقات المصرية الإيرانية,** مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, مصر , العدد 18.
17. معتز سلامه, (2015). بعد الإتفاق النووى: كيف تصنع السياسة المصرية تجاه إيران؟ . **السياسة الدولية,** المجلد: 50, العدد: 202.
18. فداء يوسف أبو جزر ,(2014), **العلاقات الإيرانية السعوديه وانعكاستها على دول الجوار العربي** ،رسالة ماجستير ،جامعة النجاح،فلسطين.

19. عصام عبد الشافي ,(2016), **مفهوم العلاقات الدولية: اشكاليات التعريف** , المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
20. عصام عبد الوهاب محمد أيوب(2012), **أثر تغير النظام الدولى و تطور قضايا الإقليم فى العلاقات المصرىى الإيرانية (1989–2009)**, رسالة دكتوراه, كلية الإقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة, 2012, ص135.